مجلة الإحياء، المجلد: 19، العدد: 22، سبتمبر 2019، ص - ص: 445 - 464
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

مختصر خليل وأهميته في الفقه المالكي

Khalil's Abbreviated and its importance in the Maliki jurisprudence

عبد الرحمان بلعقون
كلية العلوم الإسلامية - جامعة باتنة 1
مخبر الانتماء: إسهامات المغاربة في إثراء الدراسات الإسلامية
ala.san906.gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/03/16 **تاريخ القبول: 2019/05/22**

الملخص:

يعد مختصر خليل من الكتب المعتمدة في الفقه المالكي التي كتب الله لها القبول، حاز الاشتغال به المدرسة المالكية من مطلع القرن التاسع إلى يومنا هذا، شرحا و نظما وتعليقا، تنوعت بين الإيجاز والإطناب، أول شرح عليه كان لتلميذه بهرام (ت 805هـ)، وأول من أدخله للمغرب العربي الشيخ محمد بن عمر بن الفتوح التلمساني ثم نشره في فاس عند انتقاله إليها سنة (805ه)-، وأقدم من تعرض للمختصر بالشرح هو الشيخ ابن مرزوق الحفيد التلمساني (ت842هـ)، وضع عليه شرحا سماه المنزع النبيل، أثنى العلماء على المختصر وأبلغوا في ذلك.

ألفه بأسلوب خاص مميز، يعبر عن نوع من أنواع النبوغ العقلي، اعتمد فيه على قواعد ومصطلحات جعلها مفتاحا لكتابه، وضحها وبينها العلماء في شروحاتهم عليه.

احتوى على عصارة فقهية، حتى كاد يعد من جملة الألغاز، مكث في تحريره أكثر من عشرين سنة، بين فيه المشهور من المذهب ، ورتبه على اثنين وستين بابا و ثلاثا وستين فصلا، محتويا على اكثر من مئة ألف مسألة منطوقا

ومثلها مفهوما، وصل في تبييضه إلى باب النكاح ثم مات عنه مسودة فأكمله بعده تلاميذه.

اعتمد في شرحه على أمهات كتب المالكية أهمها: المدونة والتهذيب والتبصرة للخمي، والجامع لابن يونس، والبيان والتحصيل والمقدمات والممهدات لابن رشد ، وشرح التلقين للمازري، وقد ذكرها خليل في مقدمته.

الكلمات المفتاحية: خليل؛ مختصر؛ فقه مالكي.

Abstract:

The summery of Khalil of approved books in Maliki Fiqh which were accepted by the will of Allah, won the approval of the Maliki school from the early nineteenth century to the present day, as explanations and systems, comments, ranging from brief and circumlocutions, it was first explained by his disciple Bahram (d. 805 AH), and the first who introduced it to the Maghreb was Sheikh Mohammed bin Omar bin al-Futuh Telemceni then publish it in Fez, when he moved to it the year 805 AH, and the oldest who explained it was Shaykh Ibn Marzouq grandson of the Telemceni (d. 842 AH), who laid an explanation of it, he called the Noble Menzaa, scientists greatly praised the manual, Ibn Ghazi praised, congratulated and greatly appreciated his writings in his book "Chifaa El Ghalil."

He wrote it with a special style, which expresses a type of mental ingenuity, in it he relied on rules and terms as key to his book, clarified by their explanations of scientists of it.

It contained a doctrinal nectar, until it was almost counted among puzzles, he worked on the book for more than twenty years, where he showed the most notable of the doctrine, and ranked it through sixty-two sections and sixty-three chapters, containing more than a hundred thousand issues both spoken and understood, he arrived in his writing

to the section of marriage and then died leaving a draft, completed by his disciples after him.

He relied in his commentary on the mothers' of Maalikis books including: Entries, politeness and enlightenment of El-Khumi, and the compilation of Ibn Younis, and the statement, collection, introductions of Ibn Rushd, he also explained the indoctrination of Maziri, and it has been mentioned by Khalil in his introduction.

Key words : Khalil؛ summary؛ doctrine Maliki.

مقدّمة:

تميزت المدرسة المالكية عن غيرها من المدارس الفقهية بوفرة المختصرات، وخاصة في مجال الفقه الإسلامي، وهي ظاهرة جنح إليها العلماء كثيرا مطلع القرن السابع، الذي يعد بداية عصر الاستقرار الفقهي، فظهور مختصر ابن الحاجب المعروف "بجامع الأمهات" كان مرحلة تمهيدية لظهور نزعة اقتصادية في الكلام، والتقليل من الألفاظ، ومراعاة المصطلحات، وإذا كان البعض يعتبر هذه الظاهرة ما هي إلا محصلة للتردي الفكري للعقل الإسلامي، وانحباسه عن الإبداع، وميله إلى التقليد، وعدم الابتكار في جميع العلوم بما فيها الفقه الإسلامي، غير أن بعض المختصرات ظلت في حد ذاتها، تعبر عن نوع من أنواع النبوغ العقلي الذي لا يمكن تجاهله أو الانتقاص من قيمته، وخاصة عندما نتحدث عن كتاب له أهميته العلمية مثل مختصر خليل الفقهي.

إشكالية الموضوع:

1- ما هي القيمة العلمية التي احتواها مختصر خليل؟

2- وما هي المنهجية التي اعتمدها في تأليفه؟

3- وما هي المكانة العلمية لمختصر خليل في الفقه المالكي؟

أسباب اختيار الموضوع: ألخص دواعي و أسباب اختياري لهذا الموضوع في النقاط التالية:

1- معرفة أهمية مختصر خليل في الفقه المالكي، وإبراز قيمته العلمية.

2- عدم وجود دراسة خاصة لهذا الموضوع في حدود علمي و اطلاعي.

3- تسهيل مهمّة الباحثين لمذهبنا المالكي وذلك بتقديم دراسة خاصة لمختصر خليل.

4- الرغبة في التفقّه في المذهب المالكي؛ ذلك لأنّ من أحسن الطرق لتعلّم الفقه أن تبدأ بدراسة كتب المذهب، وخاصة المختصرات الفقهية.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية هذا الموضوع في عدّة أمور أجملها فيما يلي:

1- إبراز القيمة العلمية للمختصر.

2- تعريف مصطلحاته، وإجلاء رموزه.

3- تبيين أهم الشروحات التي وضعت عليه، حتى تكون للقارئ إحاطة عامة لما يحتويه من نفائس فقهية.

خطة الموضوع:

المطلب الأول: ترجمة الإمام خليل وبيان أهمية مختصره الفقهي.

المطلب الثاني: أبواب المختصر والمصادر التي اعتمدها فيه.

المطلب الثالث: منهجية خليل وقواعده التي اعتمدها في المختصر.

المطلب الرابع: مصطلحات خليل و بعض الشروح والحواشي المعتمدة على المختصر.

المطلب الأول: ترجمة الإمام خليل وبيان أهمية مختصره الفقهي.

1- ترجمة خليل: خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب المعروف بالجندي ضياء الدين أبو المودة الإمام العلامة العالم العامل القدوة الحجة

الفهامة، حامل لواء المذهب بزمانه بمصر. ذكره ابن فرحون في الأصل، وقال أنه من أجناد الحلقة المنصورة يلبس زيهم متقشفاً منقبضاً عن أهل الدينا، جامعاً بين العلم والعمل، مقبلاً على نشر العلم والعمل. حضرت بالقاهرة مجلس إقرائه الفقه والحديث والعربية. كان صدراً في علماء القاهرة مجمعاً على فضله وديانته، أستاذاً ممتعاً من أهل التحقيق، ثاقب الذهن أصيل البحث مشاركاً في فنون من فقه وعربية وفرائض، فاضلاً في مذهبه صحيح النقل-نفع الله به المسلمين. ألف شرح ابن الحاجب شرحاً حسناً وضع الله عليه القبول وعكف الناس على تحصيله، ومختصراً في المذهب بين فيه المشهور مجرداً عن الخلاف، فيه فروع كثيرة جداً مع الإيجاز البليغ، أقبل عليه الطلبة ودرسوه، وكانت مقاصده جميلة. حج وجاور. وله منسك وتقاييد مفيدة توفي سنة 776هـ.[1]

2- أهمية مختصر خليل: المختصر هو آخر مؤلفات الشيخ خليل، مكث في تحريره أزيد من عشرين سنة[2] ، وهي فترة زمنية عادة ما تخصص للمطولات من أمهات الكتب، لخص فيه جامع الأمهات لابن الحاجب، وأتى فيه بالعجب من حيث الإيجاز، والمقدرة الذهنية على استيعاب المسائل وحصرها في ألفاظ جزلة جمع فيها الكثيرة المتنوعة، وأوضح فيها المشهور المعمول به مجردا عن الخلاف.

أثنى العلماء على مختصره فأطنبوا في مدحه وذكر أوصافه، فقال الشيخ ابن غازي فيه في مقدمة شرحه: "... إن مختصر الشيخ العلامة خليل بن إسحاق من أفضل نفائس الأعلاق، وأحق ما رمق بالأحداق، وصرفت له همم الحذاق، إذ هو عظيم الجدوى، بليغ الفحوى، مبين لما به الفتوى، أو ما هو المرجح والأقوى، قد جمع الاختصار في شدة الضبط والتهذيب, وأظهر الاقتدار في حسن المساق والترتيب، فما نسج أحد على منواله، ولا سمحت قريحة بمثاله، ولله در الشيخ الأديب البارع أبي الحسن علي بن أبي حمامة السلوي إذ يقول فيه:

خللت من قلبي مسالك نفسه والروح قد أحكمتـــه تخليـــــلا

أخليل إني قد وهبتـــك خلــة ما مثلـــها يـــهب الخليـــل خليــلا

فخليل نفسي من يود خليلهـا وخلاه ذم إن أحـــب خليـــــلا.[3]

وقال الحطاب:" مختصر الشيخ العلامة ولي الله خليل بن إسحاق الذي أوضح به المسالك إذ هو كتاب صغر حجمه وكثر علمه وجمع فأوعى وفاق أضرابه جنسا ونوعا واختص بتبيين ما به الفتوى وما هو الأرجح والأقوى لم تسمح قريحة بمثله ولم ينسج على منواله إلا أنه لفرطه في الإيجاز كاد يعد من جملة الألغاز"[4]، وقال أحمد التنبكتي: "وقد عكف الناس على مختصره وتوضيحه شرقا وغربا حتى اقتصروا في بلاد المغرب كفاس ومراكش في هذا الوقت على المختصر فقط، فصار قصارهم مع الرسالة"[5].

حاز الاشتغال به جهد المدرسة المالكية من مطلع القرن التاسع إلى يومنا هذا، فاهتم العلماء بالمختصر شرحاً ونظما، إذ كتب عليه الكثير، وتعرض للتعلقة عليه جمع غفير، بحيث بلغت الكتابة عليه عددا هائلا تنوعت بين الإيجاز والإطناب، وقد نظمه بعضهم كما فعل أحمد بن القاسم البوني القسنطيني، والشيخ حسن القماري، والشيخ محمد بن بادي، والشيخ عبد الرحمن الديسي ... وغيرهم، ومازالت الكتابة والشروح تنسج حوله إلى يومنا هذا.

ويلاحظ أنه لا يوجد عالم من علماء المذهب بداية من منتصف القرن الثامن، إلا ورمى بسهمه شارحا للمختصر أو معلقا عليه، أو مقررا لمسائله، إعجابا به أو إثباتا لقدراته العلمية على فك رموزه وحل عويصه.

المطلب الثاني: أبواب المختصر والمصادر التي اعتمدها فيه

1- أبواب المختصر وفصوله: رتب خليل كتابه على اثنين وستين بابا و ثلاث و ستين فصلا وفق الترتيب الذي سار عليه صاحب المدونة، ومشى فيه وفق منهج ابن الحاجب في كتابه جامع الأمهات، الذي سلك فيه طريقة كتاب الحاوي عند الشافعية[6]، ويحتوي على مائة ألف مسألة فقهية منطوقا ومثلها مفهوما[7].

ووصل في تبيضه إلى باب النكاح إلا أن المنية عاجلته فلم يتمكن من إكماله، فترك باقيه مسودة قام بجمعها تلامذته[8]، وألّف تلميذه وصهره بهرام باب المقاصة الذي أغفله المؤلف، وأكمل تلميذه الأقفهسي جملة يسيرة منه؛ ترك خليل لها بياضا.

2- المصادر التي اعتمدها خليل في مختصره: اعتمد خليل في مختصره بالأساس على كتاب ابن الحاجب، إذ يعتبر مختصرا له، بيد أنه اعتمد على مصادر أخرى هي من أمهات كتب المالكية، نذكر منها:

أ- المدونة: لأبو سعيد عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيبالتنوخي القيرواني أصله من حمص اجتمع فيه من الفضائل ما تفرق في غيره[9]، وتنسب المدونة إلى سحنون باعتبار أنّه أخذها من أسد بن الفرات ثم ذهب بها إلى ابن القاسم، وعرضها عليه، جاء في ترتيب المدارك : ثم ارتحل سحنون بالأسدية -المدونة- إلى ابن القاسم فعرضها عليه، فقال له ابن القاسم: فيها شيء لابد من تغييره، وأجاب عما كان يشك فيه، واستدرك منها أشياء كثيرة، لأنه كان أملاها على أسد من حفظه[10].

ب- التهذيب في اختصار المدونة: لأبي سعيد خلف بن أبي القاسم الأزدي القيرواني الشهير بـ: "البراذعي" (ت398هـ)[11].

ويعتبر هذا الكتاب من أصح ما وضع على المدونة، وقد اهتم به المالكية في المغرب والاندلس اهتماما كبيرا، إلى درجة أن كثيرا منهم كان يطلق عليه اسم المدونة.[12]

جـ- التبصرة: لأبو الحسن علي بن محمد الربعي: المعروف باللخمي القيرواني الإمام الحافظ العالم العامل العمدة الفاضل رئيس الفقهاء في وقته وإليه الرحلة، له تعليق على المدونة سماه التبصرة، مشهور معتمد في المذهب، توفي سنة 478 هـ بصفاقس. وكتابه من أهم الشروح التي وضعت على المدونة، وهو عبارة عن تعليق كبير شرح به اللخمي المدونة وضم فيه تقييدات كثيرة، وآراء فقهية خرج بها عن المذهب[13].

د- **كتاب الجامع:** لأبي بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي (514هـ)[14]، وهو تلميذ الشيخ اللخمي، قال الحطاب في وصف كتابه: "وألف كتابا جامعا لمسائل المدونة وأضاف إليها غيرها من النوادر وغير ذلك وعليه اعتمد طلبة العلم للمذاكرة[15]، وكان يعرف عند المغاربة بمصحف المذهب لصحة مسائله ونثرة جمعه ، قال محمد النابغة الشنقيطي في منظومته الطليحة:

واعتمدوا الجامع لابن يونس وكان يدعى مصحفا ثم نسي[16].

هـ- **مؤلفات ابن رشد القرطبي (ت520هـ)[17]:** فقد أخذ خليل من مؤلفات ابن رشد (ت 520هـ)[18]، المعروفة وهي:

- **البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل**: ضمنه المستخرجة من الأسمعية المعروف بالعتبية لمحمد بن عتب القرطبي (ت255هـ)، والكتاب طبع عدة مرات بدار الغرب الإسلامي بتحقيق محمد حجي.

- **كتاب المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات:** طبع في ثلاثة أجزاء بدار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى سنة 1408هـ/1988م.

- **كتاب الفتاوى:** وهو من جمع تلميذه أبي الحسن محمد بن أبي الحسن، الشهير بابن الوازان (ت543هـ) طبعته دار الغرب الإسلامي سنة 1407هـ-1987م بتحقيق د: المختار بن الطاهر التليلي.

و- **شرح التلقين :** لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري الملقب عند المالكية بالإمام (ت536هـ)[19]، سمي هذا الشرح "المعين على التلقين" طبعته دار الغرب الإسلامي، ويعد هذا الشرح من المصادر المعتمدة عند المالكية.

ولعل أهمها هي التي أشار إليها في مقدمته حيث قال: "مشيرا بفيها للمدونة، وبأول إلى اختلاف شارحيها في فهمها وبالاختيار للخمي لكن إن كان

بصيغة الفعل فذلك لاختياره هو في نفسه، وبالاسم فذلك لاختياره من الخلاف، وبالترجيح لابن يونس كذلك، وبالظهور لابن رشد كذلك، وبالقول للمازري كذلك"[20].

وقد خص خليل أربعة مصنفات وهي: التبصرة للخمي، والجامع لابن يونس، وشرح التلقين للمازري، والمقدمات لابن رشد والبيان والتحصيل له, لأسباب لخصها الشيخ ابن غازي في كتابه شفاء الغليل فقال: "وخصهم بالتعيين لكثرة تصرفهم في الاختيار، وبدأ باللخمي؛ لأنه أجرأهم على ذلك؛ ولذا خصه بمادة الاختيار، وخص ابن يونس بالترجيح؛ لأن أكثر اجتهاده في الميل مع بعض أقوال من سبقه، وما يختاره لنفسه قليل، وخص ابن رشد بالظهور لاعتماده كثيرا على ظاهر الروايات فيقول: يأتي على رواية كذا وكذا، وظاهر ما في سماع كذا وكذا, وخص المازري بالقول؛ لأنه لما قويت عارضته في العلوم، وتصرف فيها تصرف المجتهدين كان صاحب قول يعتمد عليه[21].

المطلب الثالث: منهجية خليل وقواعده التي اعتمدها في المختصر

1- أسلوب خليل وقواعده في المختصر: مهد خليل لمختصره بمقدمة أشار فيها إلى مسلكه في الاختصار، ومصطلحاته الخاصة التي استخدمها فيه، وهذه المقدمة التي هي الأساس الذي انطلق منه للحديث عن منهجه.

وقد ذكر الحطاب في مقدمة شرحه على مختصر خليل، أسلوب خليل وقواعده التي انتهجها في كتابه نوجزها في النقاط التالية:

- عدم التمثيل للمسائل إلا لنكتة غايته رفع الإبهام، أو تحذي أو إشارة لخلاف في المسألة أو تعيين لمشهور، أو تنبيه بالأدنى للأعلى أو عكسه.
- أنه إذا جمع نظائر وكان في بعضها تفصيل أقره وقيده بأحد طرفي التفصيل، ثم يتخلص منه لطرفه الآخر مع ما يناسبه من الفروع.
- إذا جمع مسائل مشتركة في الحكم والشرط نسقها بالواو، فإذا جاء بعدها بقيد علمنا أنه منطبق على الجميع، وإن كان القيد مختصا ببعضها أدخل عليه كاف التشبيه، فإذا جاء بقيد علمنا أنّه لما بعد الكاف.

- قد يذكر المسألة في غير فصلها، ليجعلها مع نظرائها، كقوله في فصل السهو: "وتمادى المأموم وإن لم يقدر على الترك، كتكبيره للركوع بلا نية إحرام، وذكر فائتة"، ليجمع بين النظائر المسماة بمساجين الإمام، وإن كان قد ذكر كلا من المسألتين في بابهما.
- قد يذكر المسألة مفصلة في بابها ثم يذكرها مع نظرائها مجملة اعتمادا على ما فصله. كقوله في فصل الخيار "وبشرط نقد كغائب"، فإنه قد قدم حكم النقد في الغائب مفصلا، ثم ذكره هنا مجملا.
- قد يذكر في النظائر ما هو خلاف المشهور.
- من قواعده استعمال لفظ الندب في الاستحباب، وإن كان في اصطلاح أهل الأصول شامل للسنة والمستحب والنافلة.

2- منهجية خليل في المختصر: مهد خليل لمختصره بمقدمة أشار فيها الى مسلكه في الاختصار، ومصطلحاته الخاصة التي يستخدمها فيه، وهذه المقدمة هي الأساس الذي انطلق منه للحديث عن منهجه، وقد ذكر أن مختصره يشتمل فقط على الأقوال التي تعتمد في الإفتاء، وهذه الأقوال – كما عددها فقهاء المالكية- هي: "القول المتفق عليه"، و"القول الراجح"، و"القول المشهور"، و"القول المساوي لمقابله عند انعدام الترجيح بينهما"، و"القول الذي جرى عليه العمل" إذا توفرت فيه شروطه، وسأوضح فيما يلي معنى هذه الأقوال عند المالكية باختصار.

أولا/ القول المتفق عليه: هو القول الذي اتفق عليه فقهاء المذهب، ولم يخالف فيه أحد يعتد بخلافه[22]، ويعبرون عن ذلك بقولهم: الحكم كذا اتفاقا أو باتفاق.

ثانيا/ القول الراجح:

في اللغة: الوازن ورجح الشيء بيده وزنه ونظر ما ثقله، وأرجح الميزان أي أثقله حتى مال[23].

في الاصطلاح هو ما قوي دليله؛ وهو الصواب[24]، وقيل ما كثر قائله[25]، فيكون مرادفا للمشهور أو أحد أفراده، والذي عليه جمهور العلماء هو ما قوي دليله؛ لأنه الأنسب للمعنى اللغوي[26].

وقد يعبر المالكية عنه بلفظه، وأحيانا بما يفيد معناه، نحو: و"الأصح كذا"، والأصوب"، و"الظاهر"، و"المفتى به" ... [27].

ثالثا/ القول المشهور:

في اللغة: الشهرة ظهور الشيء في شنعة حتى يشهره الناس، قال الجهوري: الشهرة وضوح الأمر، والشهر القمري سمي كذلك لشهرته وظهوره وقيل: إذا ظهر وقارب الكمال[28].

في الاصطلاح: اختلف المالكية في تعريفه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: المشهور ما قوي دليله.

القول الثاني: المشهور هو قول ابن القاسم.

القول الثالث: المشهور ما كثر قائله.

والذي رجحه كثير من متأخري المالكية هو القول الثالث – ما كثر قائله- وذلك لثلاثة أمور:

- أن هذا التفسير هو الموافق للمعنى اللغوي في لفظ المشهور، ولا شك أن الحكم الصادر عن جماعة أكثر من ثلاثة ظاهر.
- لو لم يفسر المشهور بذلك لكان مرادفا للراجح؛ فلا تتأتى المعارضة بينهما مع أنها ثابتة عند جمهور الفقهاء والأصوليين.
- لو كان المشهور هو ما قوي دليله؛ لم يأت في القول الواحد أن يكون مشهورا أو راجحا باعتبارين مختلفين، مع أنه ثبت عن العلماء أن أحد القولين يكون مشهورا لكثرة قائله، وراجحا لقوة دليله، ولا معنى لانحصار المشهور في قول ابن القاسم في المدونة[29].

وإذا كان الراجح غير المشهور؛ فما الفرق بينهما؟ وما المخرج إذا تعارضا؟

يتحدد الفرق بين الراجح والمشهور بالنظر إلى الجهة التي استمد طل منهما قوته، فالمشهور اكتسب قوته من كثرة القائلين به، في حين أن الراجح اكتسبها من الدليل نفسه، فهو أقوى منه؛ لأن قوة الراجح ذاتية أصلية، وقوة المشهور عرضية طارئة، وهذا الفرق يفيدنا في حالة حصول التعارض بينهما، فإذا تعارض قولان أحدهما راجح، والآخر مشهور، فالمقدم في الحكم والإفتاء هو الراجح[30].

رابعا/ القول المساوي لمقابله: وهو الذي لا يظهر للمفتي فيه أي سبب يرجحه على ما يقابله من قول أو أقوال، حيث تتساوى عنده الأقوال في المسألة التي يستفتى فيها، ولا يستطيع الترجيح بينهما.

وقد اتفق المالكية على جواز الإفتاء بأحد القولين المتساويين، واختلفوا في حمل المستفتي على قول معين من القولين أو الأقوال التي في المسألة، وعدم حمله على ذلك، على ثلاث اتجاهات ذكرها الشاطبي مرجحا أن المفتي يجب عليه تعيين أحد القولين لمستفتيه، وإن عجز عن التعيين توقف، ولا يترك له المجال للاختيار أبدا[31].

خامسا/ الذي جرى به العمل: ويعنون بهذا الاصطلاح أن يصحح أحد شيوخ المذهب المتأخرين قولا غير مشهور ولا راجح؛ فيفتي به ويعمل به، وتجري الأحكام بناء على تصحيحه؛ وذلك مراعاة للعرف، أو للمصلحة العامة، أو لأن في الأخذ بهذا الرأي أرفق بالناس، أو لدرء مفسدة[32].

قال في مراقي السعود:

وقدم الضعيف إن جرى به عمل به لأجل سبب قد اتصل[33].

واشترط علماء المذهب لتقديم ما جرى به العمل على الراجح والمشهور عدة شروط:

- ثبوت جريان العمل بذلك القول؛ لأن قول القائل في مسألة معينة جرى فيها العمل بالقول المقابل للمشهور أو الراجح، قضية نقلية ينبني عليها حكم شرعي، فلا بد من إثباتها بنقل صحيح.

- كون العالم الذي أجرى هذا العمل أهلا للاقتداء فإذا جرى عمل مقابل المشهور ممن لا يقتدى به فالواجب علينا اتباع الراجح أو المشهور[34].

- معرفة الزمان، معرفة المكان.

لأن العمل قد يكون خاصا ببعض الأمكنة دون بعض، وقد يكون عاما في جميع الأمكنة؛ وكذا قد يكون خاصا ببعض الأزمنة دون بعض، لأن المصلحة قد تكون في زمن وقد تستمر في جميع الأزمنة[35].

- كون ذلك العمل لمصلحة وسبب؛ فإذا انتفت المصلحة والسبب وجب العمل بالراجح والمشهور.

المطلب الرابع: مصطلحات خليل و بعض الشروح والحواشي المعتمدة على المختصر

1- مصطلحات خليل: اعتمد خليل في مختصره على مصطلحات نذكر منها:

فيها: يقصد بها المدونة، وهو تارة يشير بها إلى المدونة وتارة يشير بها إلى التهذيب[36]؛ لأنه رحمه الله اعتمد على الأصل وعلى مختصره، قال البساطي: "والظاهر أنه كان عنده أجزاء من الأم دون الكل، ثم إنه رحمه الله إنما يأتي بها غالبا لكون ما فيها مخالفا لما رجحه ولإشكال ما فيها"[37].

وقد يستعمل للدلالة على مدونة سحنون ضمير المؤنث الغائب العائد إلى غير مذكور، سواء كان بارزا، مثل "فيها" و "ظاهرها"، أو مستترا نحو "رويت" و "حملت".

أول: قال ابن غازي :"أي بمادة أول ليندرج نحو تأويلان وتأويلات وهذا النوع من الاختلاف إنما هو في جهات محمل لفظ الكتاب وليس في أداء في الحمل على حكم من الأحكام فتعد أقوالا"[38].

قال الحطاب: "واعلم أنه قد تكون التأويلات أقوالا في المسألة، واختلف شراح المدونة في فهمها على تلك الأقوال؛ فكل فهمها على قول، وننبه على

ذلك في محله إن شاء الله، وقد يكون أحد التأويلات موافقا للمشهور فيقدمه المصنف ثم يعطف الثاني عليه، والتأويل إخراج اللفظ على ظاهره، وإطلاق المصنف التأويلات على ذلك وعلى بقاء اللفظ على ظاهره من باب التغليب."[39]

الاختيار: يشير به إلى اختيارات الشيخ اللّخمي في كتابه التبصرة، غير أنه إذا عبر بصيغة الاسم نحو "الاختيار" و "المختار"؛ فإن مراده أن المسألة فيها أقوال لأهل المذهب، وأن اللخمي اختار واحدا منها، وهو اختيار من خلاف وقع، وإذا عبر بالفعل الماضي المبني للمفعول أو الفاعل، مثل "اختار" أو "اختير"؛ فإنه يعني بذلك أن اللخمي أنشأ ذلك القول في المذهب ولم يقل به أحد ممن سبقه من المالكية، وفي هذا يقول ابن غازي:" لكن إن كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره هو في نفسه، وبالاسم فذلك لاختياره من الخلاف"[40].

الترجيح: ويشير بمادة الترجيح لابن يونس وإن كان بصيغة الاسم نحو الأرجح والمرجح فلاختياره من خلاف تقدمه وإن كان بصيغة الفعل نحو رجح مبنيا للفاعل والمفعول فذلك اختياره هو في نفسه وهو قليل[41].

الظهور: يشير بمادة الظهور لاختيار ابن رشد الجد، فإن عبر بالفعل فمراده أن ابن رشد استظهر ذلك القول من نفسه، وإن عبر بالاسم "كالظاهر" و"الأظهر"، فذلك إشارة إلى استظهاره من أقوال من سبقه من علماء المذهب[42].

وخص ابن رشد بالظهور لاعتماده كثيرا على ظاهر الروايات فيقول: يأتي على رواية كذا وكذا، وظاهر ما في سماع كذا وكذا[43].

القول: يشير بمادة القول للمازري صاحب كتاب التلقين، فإذا عبر بالاسم نحو "القول" لاختياره من خلاف سابق وهو قليل، وأذا عبر بالفعل نحو: "قال" أو "قيل" فهو لاختياره في نفسه وهو كثير[44].

صحح واستحسن: يشير به إلى غير الأربعة الذين ذكرهم، قال ابن غازي: "وإنما جعل الفعل لاختيار الشيوخ في أنفسهم والاسم الوصف

لاختيارهم من الخلاف المنصوص؛ لأن الفعل يدل على الحدوث والوصف يدل على الثبوت وخصهم بالتعيين لكثرة تصرفهم في الاختيار"[45].

التردد: يريد بذلك تردد المتأخرين في النقل اختلاف طرقهم في العزو للمذهب، فهو كقول غيره: وفي كذا طرق أو طريقان، وأما ترددهم لعدم نص المتقدمين فهو أقل في كلامه[46].

لو: يشير به إلى خلاف داخل المذهب, ويقصد بلو الإغيائية المقرونة بواو النكاية، المكتفى عن جوابها بما قبلها إلى خلاف منسوب لمذهب مالك وشاهد الاستقراء يقضي بصحته؛ وإن لم يثبت في بعض النسخ، ولكن لا يشير بها إلا لخلاف قوي[47].

خلاف: أشار به إلى اختلاف العلماء في تشهير الأقوال، فإذا ذكر قولين أو أقوالا فذلك لعدم اطلاعه في الفرع على أرجحية منصوصة كما ذكر[48]، يعني أن الشيوخ إذا اختلفوا في تشهير الأقوال يريد وتساوى المشهرون في الرتبة فإنه يذكر القولين المشهورين أو الأقوال المشهورة ويأتي بعدها بلفظة خلاف إشارة إلى ذلك وسواء اختلافهم في الترجيح بلفظ التشهير أو بما يدل عليه كقولهم: المذهب كذا أو الظاهر أو الراجح أو المفتي به كذا أو الذي عليه العمل أو نحو ذلك والله أعلم. وأما إن لم يتساو المشهرون في الرتبة فإنه يقتصر على ما شهره أعلمهم علم ذلك من استقراء كلامه.

وقد نص خليل على أنه لا يعتبر من المفاهيم إلا مفهوم الشرط، غير أن الشراح الذين تتبعوا كلامه نصوا على أنه يعتبر مفاهيم أخرى غير مفهوم الشرط[49]، كمفهوم الحصر، مثال ذلك قوله: "إنما يجب القسم للزوجات في المبيت"[50]، ومفهوم الغاية مثل قوله: "والمبتوتة حتى يولج بالغ قدر الحشفة بلا مانع"[51]، ومفهوم الاستثناء في الإيجاب كقوله: "وما ذكي وجزؤه إلا محرم الأكل"[52].

2- بعض الشروح والحواشي على المختصر المعتمدة: لقد اهتم المالكية بمختصر خليل ووضعوا عليه شروحا وحواشي كثيرة, غير أن علماء المالكية

نصوا على أن ما يعتمد من هذه الشروح والحواشي عدد قليل فقط وسأذكر فيما يلي بعض الشروح والحواشي التي صرح المالكية باعتمادها:

أ- شرح تاج الدين أبي البقاء بهرام بن عبد الله تلميذ الشيخ خليل (ت805هـ)، وقد شرح مختصر شيخه في ثلاث شروح ، كبير وصغير ومتوسط[53]، قال محمد النابغة الشنقيطي في منظومته "الطليحة":

واعتمدوا بهرام لكن في الوسط أقسط في تحقيقه وما قسط[54]

ب- شرح أبي الفضل محمد بن محمد بن مرزوق الحفيد التلمساني (ت842هـ)، سماه " المنزع النبيل في شرح مختصر خليل"، قال أحمد بابا بقوله: "لا نظير له أصلا"[55]، قال محمد النابغة:

واعتمدوا مختصر ابن عرفة كذا ابن مرزوق وعن من عرفه[56]

ج- شرح أبي العباس أحمد بن عبد الرحمان الشهير بحلولو (ت898)[57]، له شرحان على المختصر كبير في ستة اسفار، وصغير في سفرين[58]، قال محمد النابغة:

واعتمدوا حلولو في كبيره وفي صغير فاح من عبيره[59].

د- شروح أبي اسحاق إبراهيم بن فائد الزواوي القسنطيني (ت857هـ)، وهم ثلاثة شروح:

الأول: تسهيل السبيل لمقتطف ازهار روض خليل[60].

الثاني: فيض النيل في شرح مختصر خليل[61].

الثالث: تحفة المشتاق في شرح مختصر خليل ابن اسحاق ، وصل فيه إلى باب الجهاد[62].

هـ- شرح أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمان بن حسن الرعيني الشهير بالحطاب (ت954هـ) سماه مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، وهو من أحسن الشروح، وقد طبعته دار الرضوان في طبعة فاخرة.

و – شرح أبي النجا سالم بن محمد السنهوري المصري (ت 1015ه)[63]، وهو من شروح المختصر المعتمدة، اختصر فيه كلام الحطاب، لكن وقع له خلل في بعض المواضع عند اختصاره لكلام الحطاب.

قال محمد النابغة:

وشرح سالم ولكن ما سلم من خلل عند اختصاره الكلم[64].

ز- حاشية أبي عبد الله محمد بن احمد ابن غازي العثماني المكناسي (ت919هـ) سماها "شفاء الغليل في حل مقفل خليل"[65].

ح- حاشية أبي العباس أحمد بابا بن أحمد بن عمر التنبكتي الصنهاجي (ت1032)، سماها: "منن الرب الجليل على مهمات تحرير خليل"[66]، وهي من الحواشي المعتمدة عند المالكية، قال النابغة الشنقيطي:

واعتمدوا حاشية ابن غازي وسيدي أحمد بابا البازي[67].

ط- حاشية محمد التاودي بن محمد الطالب ابن محمد بن علي، ابن سودة المُري الفاسي (ت1209هـ) سماها: "طالع الأماني على شرح الزرقاني"[68]، وهي من الحواشي التي ينبغي أن يقرأ بها شرح الزرقاني على المختصر، قال محمد النابغة:

ولا يتم نظر الزرقاني إلا مع التاودي أو البناني[69].

خاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، أما بعد:

بعد كتابتي بحثي هذا حول مختصر خليل، استوقفتني بعض من الفوائد أذكر منها:

- أن الإمام خليل كانت له جهود كبيرة في خدمة المذهب المالكي، تأصيلا وتقعيدا، حيث عد مختصره علامة من علامات النبوغ الفكري.
- أن الشراح قد بذلوا جهدا كبيرا في حل ألفاظه وتوضيح معانيه وتبسيطها.

- أن مختصر خليل وشروحه وحواشيه تحتوي من النفائس والذخائر، ومن المعارف العميقة، التي يعتبر عدم الاطلاع عليها خسارة كبيرة على أجيال الباحثين المعاصرين.
- أن من أراد دراسة المختصر وجب عليه فهم مصطلحاته وفك رموزه حتى يستطيع فهمه وإدراك معانيه.
- أن تعريف المصطلحات وتكشيفها من أهم مفاتيح العلوم المصنفة، وإنها لذات أهمية أكبر بالنسبة للفقه المالكي.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الهوامش:

[1]- أحمد بابا بن أحمد التكروري التنبكتي السوداني، أبو العباس (ت 1036 هـ)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، الناشر: دار الكاتب، طرابلس – ليبيا، ط2، 2000 م، ص 168.

[2] - المصدر نفسه، ص170.

[3]- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي (ت 919هـ) شفاء الغليل في حل مقفل خليل، الناشر: مركز نجيبويه للمخطوطات و خدمة التراث، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، 1429 هـ - 2008 م، تحقيق: الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب، ج1/ص112.

[4]- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي ، المعروف بالحطاب الرُّعيني (ت:954هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، الناشر : دار عالم الكتب، طبعة خاصة 1423هـ - 2003م، المحقق : زكريا عميرات ج1/ص1.

[5]- أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص172.

[6]- الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني ت 852هـ/ 1449م، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، الناشر مجلس دائرة المعارف العثمانية 1392هـ/ 1972م، مكان النشر صيدر اباد/ الهند، تحقيق و مراقبة محمد عبد المعيد ضان، ج2/ص207.

[7]- محمد بن الحسن بن العربيّ بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي (المتوفى: 1376هـ)، الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط1 - 1416هـ- 1995م، ج2/ص286.

[8]- المصدر نفسه ج2/ص287.

[9]- محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (ت 1360هـ)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تعليق: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1424 هـ - 2003 م، ج1/ص103.

[10]- القاضي عياض, ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، ط2، تحقيق: محمد تاويت وآخرون، (1403 هـ ، 1983 م)، ج3/ص296.

[11]- محمد مخلوف، شجرة النور الزكية ج1/ص156.
[12]- الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل.ج1/ص94-95.
[13]- محمد مخلوف، شجرة النور الزكية ج1/ص171.
[14]- المصدر نفسه ج1/ص164.
[15]- الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ج1/ص95.
[16]-محمد النابغة بن عمر الغلاوي (ت 1245ه) البوطليحية، نشر المكتبة المكية-مؤسسة الريان، تحقيق يحيى بن البراء، البيت 55،ص76.
[17]- محمد مخلوف، شجرة النور الزكية ج1/ص190.
[18]- خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت 1396هـ) ،الأعلام ، الناشر: دار العلم للملايين ط15 ،2002 م ج1/ص190.
[19]- المصدر نفسه ج6/ص277.
[20]- خليل بن إسحاق الجندي (ت: 776هـ)، المختصر، المحقق : أجمد جاد، الناشر : دار الحديث/القاهرة، ط1، 1426هـ/2005مـ، ج1/ص11.
[21]- ابن غازي، شفاء الغليل في حل مقفل خليل ج1/ص118.
[22]- إبراهيم ابن علي ابن فرحون، كشف النقاب الحاجب من مختصر ابن الحاجب، دار الغرب الإسلامية، ط1، 1990م، ص114- الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ج1/ص40.
[23]- محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر – بيروت ، ط1، ج2/ص445.
[24]- أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (المتوفى: 1241هـ)، بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، دار المعارف، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج1/ص18، صالح عبد السميع الآبي الأزهري، جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، مكتبة عيسى الباب الحلبي وشركاءه، مصر، ج1/ص4.
[25]- أبو عبد الله محمد بن قاسم القادري الحسيني الفاسي، رفع العتاب والملام عمن قال: إن العمل بالضعيف اختيارا حرام، دراسة وتحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، درا الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1406ه/1985م، ص19.
[26]- مريم محمد صالح الظفيري، مصطلحات المذاهب الفقهية، دار ابن حزم، ط2، 1433ه/2012م.
[27]- ابن فرحون، كشف النقاب الحاجب ص90.
[28]- محمد المصري، لسان العرب، مادة شهر، ج4/ص431.
[29]- الرجراجي، منار السالك ص44 - عبد السميع الأبي، جواهر الإكليل ج1/ص44.
[30]- نور البصر ص44 - صالح الظفيري، كشف المصطلحات الفقهية ص72.
[31]- إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات في أصول الفقه، دراسة وتحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، 1417هـ/ 1997م ، ج10/ ص122.
[32]- عبد الله بن ابراهيم العلوي الشنقيطي، نشر البنود على مراقي السعود، طبع تحت اشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات، صندوق إحياء التراث العربي، المغرب، مطبعة فضالة، ج2/ص333.
[33]-عبد الله بن ابراهيم العلوي الشنقيطي، نشر البنود على مراقي السعود، طبع تحت اشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات، صندوق إحياء التراث العربي، المغرب، مطبعة فضالة، ج2/ص333.

[34]- الرجراجي، منار السالك ص48.
[35]- أبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي، البهجة في شرح التحفة المسمات بتحفة الحكام لابن عاصم الأندلسي، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة سنة 1412ه/1991م، ج1/ص45.
[36]- الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ج1/ص34.
[37]- المصدر نفسه ج1/ص34.
[38]- ابن غازي، شفاء الغليل في حل مقفل خليل ج1/ص117.
[39]- الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ج1/ص34.
[40]- ابن غازي، شفاء الغليل في حل مقفل خليل ج1/ص117.
[41]- الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ج1/ص 35.
[42]- المصدر نفسه ج1/ص35.
[43]- ابن غازي، شفاء الغليل في حل مقفل خليل، ج1/ص118.
[44]- الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج1/ص35.
[45]- المصدر نفسه ج1/ص35.
[46]- ابن غازي، شفاء الغليل في حل مقفل خليل، ج1/ص122.
[47]- المصدر نفسه ج1/ص122.
[48]- الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ج1/ص38.
[49]- الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ج1/ص38.
[50]- مختصر خليل ص110.
[51]- المصدر نفسه، ص100.
[52]- المصدر نفسه ص16.
[53]- خيرالدين الزركلي، الأعلام ج1/ص76.
[54]- النابغة الغلاوي، البوطليحة، البيت 57، ص78.
[55]- أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج ج1/ص474.
[56]- النابغة الغلاوي، البوطليحة، البيت 62، ص81.
[57]- خير الدين الزركلي، الأعلام ج1/ص147.
[58]- أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص616.
[59]- النابغة الغلاوي، البوطليحة، البيت 61، ص80.
[60]- أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص57.
[61]- المصدر نفسه ص57.
[62]- المصدر نفسه ص 57.
[63]- محمد مخلوف، شجرة النور الزكية ج1/ص416.
[64]- النابغة الغلاوي، البوطليحة، البيت59.ص79.
[65]- محمد مخلوف، شجرة النور الزكية ج1/ص398.
[66]- الأعلام للزركلي ج2/ص88 - محمد مخلوف، شجرة النور الزكية ج2/ص255.
[67]- النابغة الغلاوي، البوطليحة، البيت 65، ص85.
[68]- الأعلام للزركلي ج6/ص62.
[69]- النابغة الغلاوي، البوطليحة ، البيت83،ص91